الأمم المتحدة
A/65/436/Add.9
الجمعية العامة
Distr.: General
3 December 2010
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والستون
البند ٢٠ (ط) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: الانسجام مع الطبيعة

تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيد بول لوسوكو إيفامبي **إمبول** (جمهورية الكونغو الديمقراطية)

أولا – مقدمة

١ – عقدت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٢٠ من جدول الأعمال (انظر A/65/436، الفقرة ٢). واتخذت إجراء بشأن البند الفرعي (ط) في الجلستين الثامنة والعشرين و الثالثة والثلاثين، المعقودتين في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر و ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ويرد سرد لنظر اللجنة في البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذوي الصلة (A/C.2/65/SR.28 و 33).

ثانيا – النظر في مشروعي القرار A/C.2/65/L.30 و Rev.1

٢ – في الجلسة الثامنة والعشرين، المعقودة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، قام ممثل بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وبالنيابة أيضا عن إكوادور والجمهورية الدومينيكية، وفترويلا (جمهورية – البوليفارية)، التي انضمت إليها فيما بعد السلفادور وسيشيل وغابون، بعرض مشروع قرار بعنوان ”الانسجام مع الطبيعة“ (A/C.2/65/L.30)، وفيما يلي نصه:

* يصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في ١٠ أجزاء، تحت الرمز A/65/436 و Add.1-9.

131210 101210 10-67662 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

”**إن الجمعية العامة،**

”**إذ تؤكد من جديد** إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وجدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (”خطة جوهانسبرغ للتنفيذ“)،

”**وإذ تؤكد من جديد أيضا** قراريها ١٩٦/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بشأن الانسجام مع الطبيعة و ٢٧٨/٦٣ المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ بشأن اعتبار يوم ٢٢ نيسان/أبريل اليوم الدولي لأمنا الأرض،

”**وإذ تشير** إلى الميثاق العالمي للطبيعة لعام ١٩٨٢،

”**وإذ تشير أيضا** إلى قرارها ٢٩٩٤/٢٧ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢ الذي قررت فيه اعتبار يوم ٥ حزيران/يونيه اليوم العالمي للبيئة، وقرارها ١٩٣/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ الذي قررت فيه اعتبار يوم ٢٢ آذار/مارس يوم المياه العالمي، وقرارها ١١٤/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ الذي قررت فيه اعتبار يوم ١٦ أيلول/سبتمبر اليوم الدولي لحفظ طبقة الأوزون، وقرارها ١٩٣/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ الذي قررت فيه اعتبار سنة ٢٠١١ السنة الدولية للغابات، وقرارها ٢٠٣/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ الذي قررت فيه اعتبار سنة ٢٠١٠ السنة الدولية للتنوع البيولوجي، وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٢٥٣/٦٤ المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٠ المعنون ’اليوم الدولي للنيروز‘،

”**وإذ تحيط علما** بنتائج المؤتمر العالمي الأول للشعوب المعني بتغير المناخ وحقوق أمنا الأرض المعقود في تيكيبايا، كوتشابامبا، بوليفيا، من ٢٠ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠،

”**وإذ تؤكد** أهمية مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المقرر عقده في البرازيل في عام ٢٠١٢،

”**وإذ تعرب عن قلقها** إزاء التدهور البيئي الموثق والتأثير السلبي للنشاط البشري في الطبيعة،

"**وإذ تسلم** بأن الناتج المحلي الإجمالي مؤشر غير كاف لقياس التدهور الناتج عن الإفراط في استغلال الطبيعية،

"**وإذ تسلم** بأن العديد من الحضارات وثقافات الشعوب الأصلية العريقة لها تاريخ غني بمظاهر إدراك الصلة الوطيدة التي تربط البشر بالطبيعة والتي تحفز علاقات قائمة على المنفعة المتبادلة بينهما،

"**وإذ تسلم أيضا** بأن البشر جزء لا يتجزأ من الطبيعة وأنه لا يمكن إلحاق الضرر بالطبيعة دون أن نلحق بأنفسنا ضررا شديدا،

"**وإذ تسلم كذلك** بالأعمال التي يضطلع بها المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والعلماء فيما يتعلق بإبراز المخاطر المحدقة بالحياة على الأرض، وبجهودهم الرامية إلى بلورة نموذج أكثر استدامة للإنتاج والاستهلاك،

"**وإذ ترى** أن التنمية المستدامة مفهوم شامل يستلزم تعزيز الصلات فيما بين التخصصات في مختلف فروع المعرفة،

"١ - **تحيط علما مع التقدير** بالتقرير الأول للأمين العام عن الانسجام مع الطبيعة؛

"٢ - **تدعو** رئيس الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة إلى أن يعقد، في اليوم الدولي لأمنا الأرض، جلسة تحاور بين الدول الأعضاء وخبراء من مختلف المناطق مشهود لهم بخبرتهم في مجالات معرفة مختلفة، منها علوم الصحة والدراسات الإنسانية وعلم الإنسان والعلوم الاجتماعية، لمناقشة مسألة حقوق الطبيعة؛

"٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يدعو، بالتشاور مع الدول الأعضاء، إلى اجتماع فريق من الخبراء الفنيين المستقلين لمواصلة البحوث بشأن مؤشرات تسهم على نحو أفضل في إدماج ركائز التنمية المستدامة الثلاث وتعزيز إتاحة فرص أفضل لتحقيق أداء اقتصادي وتقدم اجتماعي منسجمين مع الطبيعة ووضع تلك المؤشرات، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين؛

"٤ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام أن ينشئ صفحة بابية إعلامية لأجل جمع معلومات، من منظور التنمية المستدامة، تتعلق بالأنشطة المضطلع بها للمضي بالاندماج بين الأعمال العلمية المتعددة التخصصات والتشريعات

الوطنية القائمة، من أجل تقديم إسهامات موضوعية في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المقرر عقده في عام ٢٠١٢ وما بعده؛

''٥ - **تطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السادسة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار''.

٣ - وكان معروضا على اللجنة في جلستها الثالثة والثلاثين، المعقودة في ١ كانون الأول/ديسمبر، مشروع قرار منقح بعنوان ''الانسجام مع الطبيعة'' (A/C.2/65/L.30/Rev.1)، الذي قدمه ممثل بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وأيضا باسم إكوادور وباراغواي والجمهورية الدومينيكية والجمهورية العربية السورية وجورجيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين والسلفادور وسيشيل وشيلي وغابون وفترويلا (جمهورية - البوليفارية) وكوبا ونيبال ونيكاراغوا.

٤ - وفي الجلسة نفسها، قام أمين اللجنة بتصويب مشروع القرار المنقح شفويا.

٥ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أعلن ممثل بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) عن انضمام إريتريا، وإيران (جمهورية - الإسلامية) وبيرو إلى مقدمي مشروع القرار المنقح. وفي وقت لاحق، انضمت الجزائر، وجزر سليمان والمكسيك، وسانت لوسيا، وسري لانكا، وصربيا، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، أيضا إلى مقدمي مشروع القرار المنقح.

٦ - وفي الجلسة الثالثة والثلاثين أيضا، تلا أمين اللجنة بيانا عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار المنقح.

٧ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار المنقح A/C.2/65/L.30/Rev.1 بصيغته المصوبة شفويا (انظر الفقرة ٨).

ثالثا – توصية اللجنة الثانية

٨ – توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

الانسجام مع الطبيعة

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[١] وجدول أعمال القرن ٢١[٢] وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[٣] وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة[٤] وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (”خطة جوهانسبرغ للتنفيذ“)[٥]،

وإذ تشير إلى قرارها ١٩٦/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وقرارها ٢٧٨/٦٣ المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ الذي أعلنت فيه اعتبار يوم ٢٢ نيسان/أبريل اليوم الدولي لأمنا الأرض،

وإذ تشير إلى الميثاق العالمي للطبيعة لعام ١٩٨٢[٦]،

وإذ تشير أيضا إلى قراريها ١٩٦/٦٤المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بشأن الانسجام مع الطبيعة و ٢٧٨/٦٣ المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، بشأن إعلان يوم ٢٢ نيسان/أبريل اليوم الدولي لأمنا الأرض،

وإذ تشير أيضا إلى قراراتها ١٩٣/٤٧ المؤرخ ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٣ الذي قررت فيه اعتبار يوم ٢٢ آذار/مارس يوم المياه العالمي، و ١١٤/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ الذي قررت فيه اعتبار يوم ١٦ أيلول/سبتمبر اليوم الدولي لحفظ طبقة الأوزون، و ٢٠١/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ الذي قرّرت فيه اعتبار يوم

---

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) القرار دإ-٢/١٩، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس – ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٦) القرار ٧/٣٧، المرفق.

٢٢ أيار/مايو اليوم الدولي للتنوع البيولوجي، و ١٩٣/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ بشأن السنة الدولية للغابات، و ٢٥٣/٦٤ المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٠ المعنون ''اليوم الدولي للنيروز''،

وإذ تحيط علما بالمؤتمر العالمي الأول للشعوب المعني بتغير المناخ وحقوق أمنا الأرض[٧] الذي استضافته دولة بوليفيا المتعددة القوميات في تيكيبايا، كوتشابامبا، من ٢٠ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠،

وإذ تؤكد أهمية مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المقرر عقده في البرازيل في عام ٢٠١٢،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء التدهور البيئي الموثق والتأثير السلبي للنشاط البشري في الطبيعة،

وإذ تسلم بأن الناتج المحلي الإجمالي مؤشر غير كاف لقياس التدهور البيئي الناتج عن الأنشطة البشرية،

وإذ تسلم أيضا بأن العديد من الحضارات وثقافات الشعوب الأصلية العريقة لها تاريخ غني بمظاهر إدراك الصلة الوطيدة التي تربط البشر بالطبيعة والتي تحفز علاقات قائمة على المنفعة المتبادلة بينهما،

وإذ تسلم كذلك بالأعمال التي يضطلع بها المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والعلماء فيما يتعلق بتبيان المخاطر المحدقة بالحياة على الأرض، وبجهودهم الرامية إلى بلورة نموذج أكثر استدامة للإنتاج والاستهلاك،

وإذ ترى أن التنمية المستدامة مفهوم شامل يستلزم تعزيز الصلات فيما بين التخصصات في مختلف فروع المعرفة،

١ - **تحيط علما** بالتقرير الأول للأمين العام عن الانسجام مع الطبيعة[٨]؛

٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يجري خلال دورتها الخامسة والستين للجمعية العامة حوارا تفاعليا يُعقد في جلستين عامّتين أثناء الاحتفال باليوم الدولي لأمنا الأرض في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١١ بمشاركة الدول الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة والخبراء المستقلين

(٧) انظر A/64/777، المرفقان الأول والثاني.

(٨) A/65/314.

وسائر أصحاب المصلحة، لتقديم الدعم والإسهامات النشطة والفعّالة إلى الجهود المبذولة في إطار العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢ في المواضيع التالية:

(أ) سبل تشجيع اتباع النُهُج الكلية لتحقيق التنمية المستدامة في انسجام مع الطبيعة؛

(ب) تبادل الخبرات الوطنية بخصوص المعايير والمؤشرات المستخدمة في قياس مدى تحقّق التنمية المستدامة في انسجام مع الطبيعة،

٣ - **تطلب أيضا** إلى الأمين العام أن ينشئ صندوقا استئمانيا لتمويل مشاركة الخبراء المستقلين في الحوار التفاعلي الذي سيجري في الجلستين العامّتين اللتين ستعقدان أثناء الاحتفال باليوم الدولي لأمنا الأرض، في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١١، وتدعو الدول الأعضاء وغيرها من الأطراف المعنية إلى النظر في المساهمة في هذا الصندوق؛

٤ - **تطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يستعين بما هو موجود بالفعل من بوابات معلوماتية متعلّقة بالتنمية المستدامة يتعهّدها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وشعبة التنمية المستدامة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة في جمع المعلومات والإسهامات بخصوص الأفكار المطروحة والأنشطة المضطلع بها على صعيد تشجيع اتباع نهج كلّي لتحقيق التنمية المستدامة في انسجام مع الطبيعة بهدف الدفع قدما بتكامل الأعمال العلمية المتعددة التخصصات، بما في ذلك قصص النجاح في مجال الاستفادة بالمعارف التقليدية، ومع التشريعات الوطنية القائمة، وذلك بغية تقديم إسهامات موضوعية إلى العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المقرر عقده في عام ٢٠١٢ وما بعده؛

٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السادسة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.